المحاضرة الثالثة: خطوات تنظيم مشروع التخرج والمقدمة العامة

بعد الوقوف على اختيار موضوع وتحديد عنوان المذكرة و/أو تقرير التربص، وبعد توضيح أهم العناصر والبيانات الواجب توفر في وجهة مذكرة و/و التقرير، يتم ذكر بعض العناصر الأخرى المهمة في تنظيم مشروع التخرج، ويمكن حصرها في النقاط الموالية.

1. الغلاف الخارجي العلوي.
2. ورقة بيضاء.
3. الغلاف الداخلي.
4. الشكر.
5. الإهداء.
6. الملخص.
7. فهرس المحتويات.
8. قائمة الجداول.
9. قائمة الأشكال.
10. قائمة الملاحق.
11. قائمة الاختصارات والرموز.
12. المقدمة العامة.
13. الفصل الأول، الثاني....(عرض متغيرات الدراسة)
14. الفصل الثالث، الرابع.... (دراسة تطبيقية).
15. الخاتمة.
16. المصادر والمراجع.
17. الملاحق.
18. ورقة بيضاء.
19. الغلاف الخارجي.

سيتم شرح بعض النقاط التي تحتاج إلى التفصيل والفهم، ومنها التشكرات، الإهداء، الملخص، فهرس المحتويات والمقدمة العامة، أما باقي نقاط الأخرى والتي تكتسي طابع شكلي يكتفي الباحث بالمسح المكتبي والاطلاع عليها.

أولا) الشكر: هو عرفان وتقدير من الباحث للذين أعانوه وساهموا في التربص والتقرير و/أو المذكرة، وأخص من يشكر الأستاذ المشرف والمؤطر بالمؤسسة المستضيفة للمتربص (الباحث)، ويطلب عدم المبالغة في الشكر أو ذكر أشخاص لم يكن لهم دور في سير التربص والبحث العلمي ويجب أن يكون الشكر في صفحة واحدة على الأكثر.

ثانيا) الاهداء: يخص بعض الأشخاص تقديرا لهم واعتزازا بدورهم في حياة الباحث، كالوالدين أو الأبناء أو الزوج والأصدقاء، ويراعي في الإهداء البساطة والاختصار، وألا يتجاوز صفحة واحدة ويفرد له صفحة مستقلة.

ثالثا) الملخص: يستحسن إدراج ملخص للتقرير و/أو المذكرة، ويقدم فيه الباحث خلاصة مختصرة عن هدف البحث والغاية منه (مشكلة الدراسة) ومنهجية العمل المتبعة، وفترة المدروسة والأدوات المستخدمة فيه، وكذلك عرض بعض النتائج المتوصل إليها، ولا يمكن أن يتجاوز 300 كلمة على الأكثر، ويتبع الملخص بالكلمات المفتاحية والتي يتراوح عددها بين 3 و 5 كلمات ويحرر باللغة الأصلية للبحث، ولغة ثانية على الأقل.

رابعا) فهرس المحتويات (فهرس العام): إن ضبط العنوان يوضح ملامح الخطة الأولية للباحث لإنجاز بحثه، فيتم كتابتها أوليا، وللخطة علاقة وثيقة بعنوان البحث؛ وغالبا ما يتم تقسيم الفصول حسب متغيرات البحث، المتغير التابع والمتغير المستقل بالإضافة إلى دراسة حالة. نأخذ العنوان التالي لتوضيح: **دور التقييم المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار –دراسة**

حالة مؤسسة "x"–. في هذا المثال لدينا متغير مستقل "التقييم المالي" سيكون ممثل في الفصل الأول، في حين المتغير التابع "اتخاذ قرارات الاستثمار" يكون ممثل في الفصل الثاني، في حين الفصل الثالث يتطرق إلى إسقاط الدراسة على دراسة حالة المؤسسة "x". مع العلم أن الباحث ومشرفه الحرية الكاملة في توسيع الفصول إلى فصول إضافية كأن يقترح أربعة أو خمسة فصول حسب المعلومات المتوفرة.

غالبا ما يعتمد في تقسيم الفهرس بالنسبة لدراسات ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على الفصل، المبحث، المطلب...الخ، ويشترط التوازن في عدد صفحات الفصول، المباحث والمطالب، بالإضافة إلى توازن عدد المباحث والمطالب في كل فصل.

يجب التفرقة بين الخطة والفهرس؛ الخطة عبارة عن طريق شامل يوضح أهم عناوين الموضوع وعناصره دون إحالة صفحة العنوان (يتم التفصيل في أهم نقاط خطة البحث لاحقا)، أما الفهرس فيكتب الباحث كل عناوين وعناصر البحث بالتفصيل مع إحالة صفحة هذا العنوان بدقة؛ أي أن فهرس المحتويات يتم فيه ذكر أجزاء خطة التقرير بالتفصيل مع ترقيم الصفحات المقابلة لها[1].

خامسا) المقدمة العامة: تتشكل من بعض عناصر داخلها وهي تعتبر مدخلا رئيسيا لكل عمل علمي، وتعطي للآخرين تصورا مختصراً عن مضمون التقرير و/أو مذكرة، تختلف عدد صفحاتها حسب نوع الدراسة (تقرير تربص، مذكرة وأطروحة) وكذا حسب طرح الباحث لها، ويفضل عدم الحشو في سرد مضمونها، فتقرير التربص مثلا يفضل عدم تجاوز ثلاث صفحات. وتتضمن المقدمة العامة العناصر الآتية:

1. طرح إشكالية الرئيسة لدراسة (صياغة الإشكالية): قبل عرض اشكالية الدراسة، يجب تحديد مشكلة البحث والتي تعتبر من بين أولى خطوات البحث العلمي العملية، فهي تحويل العنوان إلى سؤال قابل للبحث، ومشكلة البحث بيان واضح يشير إلى هدف الدراسة حيث يبدأ الباحث بفكرة عامة ينوي دراستها، وبعدها يقوم بتهذيب وتحسين الهدف العام ليصبح جملة بليغة ودقيقة تشير بشكل أكثر تحديد إلى ما يرغب الباحث بالتحقق منه، ولابد من صياغة اشكالية بطريقة قابلة للبحث بعد تعريف متغيراتها.

إذا تأخذ اشكالية البحث صيغة السؤال وهي فراغ أو نقص في المعارف العلمية حول مسألة معينة فكل بحث يبدأ عند نقطة يوجد فيها مستوى معين من المعارف، لكن في نفس الوقت هناك فراغ أو نقص في معرفتنا حول موضوع معين، وحتى يصل الباحث تحديد مشكلة البحث وصياغة إشكالية يجب أخذ بعض الاعتبارات بعض النقاط الهامة ولعل أهمها ما يلي[2]:

1.1. قابلية المشكلة للبحث: بمعنى أن تكون المشكلة قابلة للاختبار والتحقق في الواقع وليست خيالية أو مستحيلة، ويمكن أن ينبثق عنها أسئلة وفرضيات يمكن اثباتها أو نفيها.

[1] الهاشمي بن واضح، مطبوعة بعنوان: منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا (ماستر، ماجستير، دكتوراه)، جامعة محمد بوضاف المسيلة، طبعة 2016، ص ص: 47-50.

[2] فايز جمعه النجار وأخرون، أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي، ط2، دار الحامد، عمان – الأردن، 2010، ص ص: 30-31.

2.1. أصالة المشكلة: أن تتمتع المشكلة بالأصالة بحيث تؤدي دراستها إلى اضافات علمية جديدة، ولا تكون تكراراً لأبحاث سابقة، وإن تناولت موضوع سبق تناوله من باحثين سابقين فلابد أن تكون معالجته من زوايا جديدة تضيف شيئاً ما في توضيح المشكلة وطرق معالجتها.

3.1. وضوح اشكالية: يجب أن تصاغ اشكالية بكل واضح ودقة مع توفرها على متغيرات الدراسة.

4.1. اهتمام الباحث بالمشكلة: يقصد بها أن تكون المشكلة ضمن اهتمامات الباحث العلمية، لأن الباحث الذي يخوض في معالجة مشاكل ليست من اختصاصه واهتماماته قد لا تكون نتائجه دقيقة ويمكن البناء عليها.

5.1. القدرة المادية للباحث: يجب أن تكون المشكلة في حدود امكانيات الباحث المادية فدراسة أي مشكلة يترتب عليها تكاليف عديدة في مراحل البحث اللاحقة سواء في تحديد العينة ومتابعتها والتنقل بين المناطق الجغرافية التي تقطنها العينة لجميع المعلومات.

6.1. ملائمة المشكلة للبيئة: أن تكون المشكلة ملائمة للبيئة التي يجري البحث فيها سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية، بحيث لا تتضارب مع منظومة القيم السائدة في المجتمع.

لا يوجد بحث (تقرير، مذكرة وأطروحة) بدون تساؤل، ويفضل تحديد إشكالية الدراسة في شكل سؤال ومن أمثلة على ذلك نجد:

- دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية. إشكالية التي يمكن طرحها تتمحور حول: **ما هو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية ؟**
- دور التكوين في ترقية أداء العامل. إشكالية التي يمكن طرحها تتمحور حول: **ما دور التكوين في ترقية أداء العامل ؟**
- فعالية نظام الحوافز في ترقية أداء العامل داخل مؤسسة –دراسة حالة مؤسسة X–. إشكالية التي يمكن طرحها تتمحور حول: **ما مدى فعالية نظام الحوافز في ترقية أداء العامل داخل المؤسسة "X"؟**

2. الأسئلة الفرعية: تعتبر الأسئلة الفرعية تجزئة لسؤال الرئيسي (إشكالية الرئيسية)، ويتم تجزئة الإشكالية إلى أسئلة فرعية خاصة بكل متغير، كأن يطرح الباحث سؤالين عن المتغير المستقل، ثم سؤالين عن المتغير التابع، ثم سؤالين عن المؤسسة محل الدراسة، وغالبا ما تتم الإجابة عن سؤالي المتغير المستقل في الفصل الأول، وتتم الإجابة عن سؤالي المتغير التابع في الفصل الثاني، في حين تتم الإجابة عن سؤالي المؤسسة محل الدراسة في الفصل الثالث، وفي النهاية الإجابة على كل الأسئلة الفرعية والتي توصل الباحث بالضرورة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة (السؤال الرئيسي)[1].

3. فرضيات الدراسة: هي حلول مؤقتة وإجابات محتملة لأسئلة البحث مستمدة من خلفية علمية ويمكن التحقق من قبولها أو رفضها بواسطة ما يجمع حولها من معلومات وتحليل هذه المعلومات. يقوم الباحث ببناء الفرضيات المتعلقة ببحثه، حيث يعتمد في بناء هذه الفرضيات على أسس معينة مثل المنطق أو الملاحظات الشخصية أو قد يعتمد على توقع وجود علاقة

[1] الهاشمي بن واضح، مرجع سابق، ص 57.

معينة بين متغيرين يفترض هو وجود علاقة بينهما، وبعد اختبار هذه الفرضيات قد يلخص الباحث إلى وجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات قيد الدراسة.

الفرضيات الجيدة لابد وأن تكون منسجمة مع النظريات العلمية القائمة وليست متعارضة معها، كما أنها ينبغي أن تكون هادفة وتقدم تفسيراً للظاهرة تحت الدراسة، هناك طريقتان أساسيتان لصياغة الفرضيات[1]:

1.3. الطريقة المباشرة: يصوغ الباحث فرضياته بطريقة مباشرة أي بصيغة الاثبات وهنا يتوقع الباحث بدرجة كبيرة صحة الفرضية التي يضعها، وبالتالي يصوغ الفرضية ويبدأ بالبحث عن الأدلة والبراهين التي تدعم قبول الفرضية أو تثبت عدم قبولها. ومثال ذلك نجد العنوان الأتي: دور تكنولوجيا المعلومات في تنافسية المؤسسات الاقتصادية حالة "X" للفترة (2000-2020)، وعليه يمكن أخذ فرضية من فرضيات الدراسة التالية "كلما رفعت المؤسسة الاقتصادية من مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات كلما أدى ذلك من رفع مستوى تنافسيتها"، في هذه الفرضية يحاول الباحث اكتشاف العلاقة بين المتغيرين أولهما مستوى تكنولوجيا المعلومات والثاني تنافسية المؤسسة الاقتصادية، ويتوقع الباحث وجود علاقة طردية بينهما. يمكن عرض بعض العبارات التي تساعد على صياغة فرضيات وذلك في الآتي:

- يمكن أن تؤثر تكنولوجيا المعلومات في رفع من تنافسية المؤسسة الاقتصادية.
- تؤثر تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير جدا في تنافسية المؤسسة الاقتصادية.
- قد تساهم.....
- قد تؤثر عمليات .....
- لا ترتبط.....

2.3. الطريقة الاحصائية: في حالة استخدام الباحث الأساليب الكمية لاختبار فرضيات البحث، فأنه يقوم باتباع الطريقة الاحصائية في صياغة الفرضيات، حيث يضع الباحث الفرضية الصفرية (H_0) "Hull Hypothesis"والتي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين قيد الدراسة، كما أنه يضع الفرضية البديلة (H_a) "Alternative Hypothesis" والتي تنص على العكس أي على وجود علاقة بين المتغيرين قيد الدراسة.

فإذا كانت نتيجة التحليل الاحصائي قبول الفرضية الصفرية فإن الباحث يصل إلى نتيجة أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أما إذا كانت نتيجة التحليل الاخصائي رفض الفرضية الصفرية، فمعنى ذلك أن الباحث يقرر قبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين المتغيرين.

نأخذ مثال على ذلك من خلال طرح العنوان الآتي: أثر تطبيق معايير الحوكمة على جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية حالة "Y" للفترة (2000-2020)، وعليه يمكن أخذ فرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على: عدم وجود علاقة بين تطبيق معايير الحوكمة وجودة القوائم المالية.

أما الفرضية البديلة (H_a) والتي تنص: وجود علاقة بين تطبيق معايير الحوكمة وجودة القوائم المالية.

[1] محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية، دار زهران، عمان- الأردن، 2008، ص ص: 57-58.

هناك نقطتين يجب أخذها في الحسبان عند صياغة الفرضيات وهما:

- **الأولى**: عدد الفرضيات لا يجب أن يكون أقل من عدد الأسئلة المطروحة (تدل على عجز الباحث في حل أحد أسئلة الفرعية، أو المعلومات غير كافية.
- **الثانية**: عدد الفرضيات يفوق عدد الأسئلة الفرعية (تدل على وجود أكثر من تصور للحل، وعليه يجب اختيار الحل الأمثل).

4. أهمية الموضوع: لا بد من بيان الأهمية والقيمة العلمية والعملية والجدوى المبررات المسوغة للبحث في مشكلة، حيث أن بيان أهمية البحث ومبرراته الاساسية تساهم في:

- تشكل قاعدة مهمة لا قناع الأخرين بالبحث وفائدته وبالتالي الحصول على تعاون ودعم.
- يساعد في تقييمه والحكم على أصالته والاضافة العلمية.
- جذب القراء والمهتمين بموضوع البحث وبالتالي اطلاعهم عليه واستفادة من نتائجه وتوصياته.

يفضل كتابة أهمية الموضوع في فقرات وليس نقاط، يبين فيها الباحث أهمية الموضوع المدروس، أي تركيز على تبيان أهمية المتغير التابع سواء كان هذا الموضوع يدرس على مستوى الجزئي (أي المؤسسة) أو الكلي، ومن أمثلة ذلك نأخذ عنوان المثال السابق "التدريب وأثره على أداء العامل "، يبين الباحث هنا أهمية أداء العامل بالنسبة للمؤسسة، كما يمكن أخذ عنوان حول "دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية" يتم هنا إبراز أهمية تمويل المشاريع الاستثمارية بالنسبة للاقتصاد الدولة أو مؤسسة محل الدراسة.

5. أهداف الدراسة: المقصود بها تلك النتائج المتوقع الوصول لها، ومدى الفائدة بالنسبة للمحيط والمؤسسة أو الاقتصاد محل الدراسة أو بالنسبة للباحث وتكوينه العلمي[1]، وعليه يجب على الباحث توضيح للقارئ ولجنة المناقشة ما الذي يريد الوصول إليه من هذه الدراسة. يفضل أن سرد الأهداف في شكل نقاط مختصرة وعدم استخدام مصطلحات الأدبية والمبالغ فيها، ومن بين عبارات المستخدمة كأمثلة نجد:

- الوصول إلى تبيان أثر ....على.....
- محاولة الوقوف على أهم المشاكل المتعلقة بـ.....
- صياغة نموذج أو برنامج يقوم بـ.....

6. أسباب اختيار الموضوع: يقصد بها تلك الأسباب التي جعلت الباحث يختار هذا الموضوع دون غيره، وتنقسم هذه الأسباب إلى أسباب موضوعية وأسباب شخصية (ذاتية)، فعرض هذه الأسباب تعطي فكرة للقارئ ولجنة مناقشة على اختيار الباحث لموضوع المدروس، من بين عبارات التي يمكن إدراجها الباحث على سبيل المثال نجد:

- نقص مراجع المتعلقة بموضوع.....
- الموضوع له علاقة بالتخصص.....

[1] ابراهيم بختي، مرجع سابق، ص 35.

- موضوع حديث نسبيا.....
- الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة...
- وغيرها.

يمكن للباحث إضافة أسباب أخرى والتي يرها مناسبة، كما يفضل فصل أسباب الموضوعية عن أسباب شخصية في عناوين فرعية.

7. حدود الدراسة: يبين الباحث فيها الحدود المكانية والحدود الزمنية، أي توضيح إطار المكاني لدراسة (دول، مؤسسة ما...الخ) والحدود الزمنية وهي تبيان زمن الدراسة والفترة المحددة في العنوان إن وجدت.

8. صعوبات الدراسة: يمكن الباحث أن يبين أهم الصعوبات التي وجهته في بداية انجاز مشروع تخرجه (تقرير/ مذكرة/ أطروحة) أو ثناء انجاز المشروع.

9. الدراسات السابقة: يدرج الباحث أهم الدراسات التي اعتمد عليها في دراسته، ويشار هنا إلى إدراج دراسات خاصة بكل متغير في الدراسة وباللغتين العربية والأجنبية، ويفضل ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم أو العكس، والغرض من الدراسات السابقة سد الفجوة المعرفية لدراسات السابقة وتزيد من قيمة الدراسة وتساعد القارئ والمناقش على مدى اطلاع الباحث بمختلف الدراسات السابقة لدراسته، ويمكن حصر أهم النقاط التي يركز عليه الباحث في إدراج الدراسة السابقة فيما يلي: صاحب الدراسة، عنوان الدراسة، نوع الدراسة، إشكالية الدراسة وأهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها، ثم يقارن دراسة السابقة بدراسته من خلال توضيح ما تم استفادة منه وإبراز نقاط التقاطع بين الدراستين.

10. المنهج المستخدم: يتم فيه إبراز المنهج المستخدم في كتابة الدراسة (تقرير/ مذكرة/ أطروحة)كما بين فيه أدوات المستخدمة في كل منهج؛ عموما في ميدان العلوم الاقتصادية يعتمد على عديد المناهج والتي سيتم عرض لاحقا منها ما يعتمد عليه الجانب النظري ومنها ما يعتمد عليه في الجانب التطبيقي.

11. تقسيمات (هيكل) الدراسة: يتم كتابة تقسيمات في شكل فقرات، كل فقرة تخص فصل معين وتحتوى الفقرة على أهم عناوين الفصل من مباحث ومطالب، فعلى سبيل المثال إذا احتوت الدراسة على ثلاث فصول فإن تقسيمات الدراسة يجب أن تظهر فيها ثلاث فقرات كل فقرة تخصص لفصل.